تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية

■■■ الأقليات.. المشكلة والحل

obeikan.com

obeikan.com

تغيرات استراتيجية في الكنيسة المصرية

ماذا حدث للكنيسة المصرية ... وهل هذا الذي حدث هو نوع من التغير التكتيكي أم أنه تغير استراتيجي يضرب عميقاً في بنية وتركيب وتقاليد وتراث الكنيسة بل وعقائدها الدينية أيضاً ، وهل الشأن الكنسي المصري هو شأن مسيحي خالص ، أم أنه جزء من التاريخ الوطني المصري ومن ثم العربي ، بل والإسلامي ، بمعنى أنه من حق المسلم أيضاً - على قدم المساواة مع المسيحي المصري والعربي - أن يهتم بشئون الكنيسة ، باعتبارها كنيسته و باعتبارها جزءا من التركيب الحضاري والثقافي والتاريخي والوطني المصري والعربي ؟ .

وفي الحقيقة فإن الاقتراب من هذه الأسئلة الجوهرية يقتضي في البدء فهم تقاليد الكنيسة المصرية و تراثها بل وعقائدها أيضاً .

دخلت المسيحية إلى مصر مبكراً جداً ، على يد القديس مرقص أحد حواريي المسيح عليه السلام ، وقد واجه المسيحيون في مصر موجة بعد موجة من الاضطهاد الروماني في ذلك الوقت ،خصوصاً في فترة حكم "ديسيوس" و "فاليريان" و"ديوكليتان " في القرن الثالث الميلادي وبداية القرن الرابع ، وحينما دخلت الإمبراطورية الرومانية في المسيحية على يد الإمبراطور " قسطنطين " فإن الاضطهاد قد توقف قليلاً ليعود بعدها أشد قسوة تحت دعاوى أخرى ، وذلك أن الإمبراطورية حاولت السيطرة على الكنيسة المصرية و إخضاعها لأوامر الإمبراطور، إلا أن الأب "أثناسيوس". رفض ذلك ، وتمسك بعقائد الكنيسة المصرية التقليدية في عدم الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية وكتب إلى الإمبراطور الروماني "قسطانطيوس" قائلاً: "لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمراً بشأن هذه الكنائس،

لقد أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة وليس مسموحاً لنا أن نمارس حكماً أرضياً وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي "، وكانت النتيجة أن تعرض الأب " أثناسيوس " للمطاردة من قبل سلطات الدولة الرومانية التي وضعت جائزة لمن يأتي برأس " أثناسيوس " ، واستمر البطريرك " أثناسيوس " مطارداً لمدة عشرين عاماً كاملة حماه خلالها الرهبان والفلاحون.

وفي عام ٤٥١ أكدت الكنيسة المصرية استقلالها العقائدي حيث رفض الأنبا "ديوسكورس" مقررات مجمع كالدونيا حول طبيعة المسيح ووقف الشعب المسيحي المصري معه ، وقام الرومان بخلع "ديوسكورس" وفرضوا بطريرك جديدا إلا أن الشعب المصري المسيحي رفض ذلك ومنع الناس البطريرك الجديد من دخول الكنيسة المصرية وهتفوا " ارجع يا محروم" وقام جنود الإمبراطورية بإدخاله بالقوة وأحدثوا مذبحة هائلة للناس على أبواب الكنيسة وشهدت تلك الفترة أسوأ فترات الاضطهاد الروماني ضد المسيحيين المصريين ، وسقط الكثير من الشهداء ، وعرف هذا العصر بعصر الشهداء وهو من أهم عصور ورموز الكنيسة المصرية وعاش الرهبان الأرثوذكس المصريين في سراديب تحت الأرض واستمروا في معارضة الاندماج في الكنيسة الرومانية رغم الاضطهاد والمطاردة . و في عهد الإمبراطور الروماني "هرقل" حاول هذا الإمبراطور أن يستثمر النفوذ الذي حصل عليه من حملاته العسكرية الناجحة ضد الفرس و أن يفرض بالقوة توحيد الكنيسة المصرية والكنيسة البيزنطية إلا أن المحاولة فشلت رغم دمويتها ووحشيتها .

وهكذا دشنت الكنيسة المصرية بالدم وبالدموع استقلالها العقائدي عن الكنيسة الرومانية واستقلالها العقائدي عموماً ، كما دشنت رفضها المطلق للخلط بين السلطتين الدينية والزمنية وفي عهد البطريرك القبطي "بنيامين" جاء الفتح الإسلامي إلى مصر ورحب به المسيحيون للخلاص من الاضطهاد الروماني وللثقة في عدل وسماحة الإسلام وأعطى الفاتحون المسلمون عهداً بالسلامة والأمان للبطريرك "بنيامين" الذي كان مختفياً من الاضطهاد الروماني ، واستقبل عمرو بن العاص البطريرك "بنيامين" وأكرمه وقال له: "جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم"

وظلت العلاقة ودية بين المسلمين والمسيحيين في عمومها على قاعدة عدم التدخل في الشئون الكنسية من ناحية الحكام المسلمين ، وعدم تدخل الكنيسة في السياسة من ناحية البطاركة وهو ما يتفق مع العقائد والتقاليد الكنسية المصرية .

وعندما ظهر الصليبيون في المنطقة منذ عام ١٠٩٥ م فإن المسيحيين المصريين لم يظهروا أي قدر من التعاطف معهم، وأصدر القادة الصليبيون قراراً بمنع المسيحيين الأرثوذكس المصريين من الحج إلى بيت المقدس بدعوى أنهم ملحدون -وليم سليمان قلادة الإسلام والمسيحية على أرض مصر-.

وعندما احتل الصليبيون دمياط قاموا بخطف ٥٠٠طفل أرثوذكسي مصري سنة ١٢١٩م أثناءالحملة الصليبية الخامسة وتم تعميدهم وفقاًللعقائد الكاثوليكية

- نفس المرجع السابق- وقام الملك لويس التاسع ملك فرنسا بفرض بطريرك كاثوليكي على مدينة دمياط عندما احتلها.

لم تتوقف محاولات تغيير عقائد الكنيسة المصرية وتقاليدها ، ولم تتوقف عملية التمسك بتلك العقائد التي أصبحت علماً على الكنيسة المصرية ، في سنة ١٧٦٩م بعث بابا روما مندوباً عنه إلى مصر يحمل رسالة يدعو فيها البطريرك المصري.

" يؤانس الثامن عشر"، إلى الاتحاد بين الكنيستين إلا أن البطريرك المصري رفض ذلك وكلف أحد كبار اللاهوتيين بالرد عليها، وجاء الرد مشتملاً على أقصى أنواع العنف و السخرية - كامل صالح نخلة سلسلة تاريخ الباباوات - ومع ظهور الاستعمار لم تتوقف تلك المحاولات عن طريق حملات التبشير التي استهدفت تغيير مذهب المسيحيين المصريين قبل أن تستهدف تنصير المسلمين ، وتصدت الكنيسة المصرية لتلك الحملات كما شارك المسيحيون المصريون إخوانهم المسلمين في التصدي للتغريب والنضال ضد الاستعمار - د/ وليم سليمان قلادة - الكنيسة القبطية تواجه الاستعمار والصهيونية-. وعندما ظهر ما يسمى مجلس الكنائس العالمي ، رفضت الكنيسة المصرية الانضمام إليه معتبرة إياه جزء من المخطط الأمريكي ،إلا أن ذلك تغير فيما بعد على يد البابا شنودة.

نلاحظ من ذلك السرد التاريخي أن:

-الكنيسة المصرية ترفض الخلط بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية.

-أن عقائد الكنيسة المصرية مختلفة عن عقائد الكنيسة الغربية.

-أن المسيحيين المصريين تعرضوا لاضطهاد ثم محاولات التذويب ولكنهم تمسكوا بتقاليدهم.

-بديهي أن هناك خط هامشي في المسيحيين المصريين - تعاون مع الأجانب - ولكن ذلك كان مرفوضاً من الكنيسة وهو على كل حال موجود أيضاً لدى المسلمين وبالتالي فليس له دلالة تغيرات استراتيجية في الفترة الأخيرة حدثت تغيرات استراتيجية خطيرة في بنية وتركيب الكنيسة المصرية ويمكننا أن ندخل العديد من العوامل في أسباب هذا الأمر منها صعود نجم الولايات المتحدة و إسرائيل ومحاولة الولايات المتحدة استخدام ورقة الأقليات كنوع من التحالف الشمالي في مصر ، ومنها زيادة نفوذ المسيحيين المصريين المهاجرين " أقباط المهجر" و اختراقهم من قبل أجهزة استخبارات غربية ، انسداد أفق التعبير الديمقراطي في مصر ، ولكن السبب الرئيسي في رأينا يرجع إلى محاولة الكنيسة القيام بدور سياسي ـ حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ قضائية ـ، وهو أمر خطير على مستوى التخلي عن التقاليد الكنسية المصرية وعلى مستوى توتير العلاقة مع المسلمين، والمراهنة على العامل الخارجي لتحقيق بعض المطالب ، ونحن طبعاً لا نرفض أن يطالب المسيحيون المصريون بما يشاءون ولكن ليس باستخدام الكنيسة وقيادتها ولكن عن طريق المجتمع المدني -المجالس الملية مثلاً- لأن معنى أن يصبح البطريرك قائداً سياسيًا وهو مطاع دينياً بالطبع ومخالفته نوع من الإثم على عكس شيخ الأزهر مثلاً الذي يمكن لأي مسلم مخالفته دون أن يكون ذلك وقوعاً في الإثم، معنى ذلك أن ينقسم المجتمع إلى حزبين كبيرين حزب مسيحي بقيادة البطريرك، وحزب إسلامي بقيادة رئيس الجمهورية ، وفي الحقيقة فإن هذا السلوك الذي ظهر

في أكثر من حادثة منذ حادثة الخانكة الأولى عام ١٩٧٢ وانتهاء بالحوادث الأخيرة ، وكانت محكمة القضاء الإداري في مصر ، وتقرير هيئة مفوضي الدولة قد أشارت إلى هذا السلوك في حكمها الصادر في القضية رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية ، هذا السلوك يكرس الطائفية ويكرس الاستقطاب في المجتمع ، ولا يعني هذا أن الطائفية والاستقطاب لا تستند إلى أسباب أخرى ولكن دور قيادة الكنيسة هنا دور محوري ، كان من الممكن مثلاً أن تصدر الكنيسة المصرية قرار حرمان بحق ما يسمونه بأقباط المهجر وهذا كان سيقضي على فتنة هؤلاء في مهدها ، وأن تظل الكنيسة مقتصرة على الأمورالروحية، وأن تترك الأمور السياسية والمهنية وبناء الكنائس... الخ لمؤسسات المجتمع المدني هذا على كل حال فإن هذا السلوك في رأي عدد من الرموز المسيحية المصرية ، كالأستاذ جمال أسعد والدكتور رفيق حبيب وغيرهما فيه خروج على التقاليد الكنسية وفيه خطورة على مصالح المسيحيين المصريين ، لأن المراهنة هنا على العامل الخارجي أمر غير مضمون كما أنه غير مبرر أخلاقياً .

ولأن ما يحدث الآن وما حدث في الثلاثين عاماً الأخيرة أمراً استراتيجياً يمس بنية الكنيسة المصرية والعقيدة الأرثوذكسية المصرية ،ويمس سلامة العلاقة بين أطراف المجتمع ، ويمس الأمن القومي المصري والعربي ، فإن الأمر يستدعي قدراً هائلاً من الاضطلاع بالمسئولية والصراحة والمكاشفة ، ويستدعي حواراً واسعاً ليس بين المسلمين والمسيحيين ، أو الدولة والكنيسة ، ولكن داخل إطار الجماعة المسيحية ذاتها لأن التاريخ يقول أن من يراهن على العامل الخارجي هو أول من يدفع الثمن وآخر من يستفيد.